



نموذج تقييم مستوى الحماية والمخاطر عند نقل البيانات الشخصية خارج الحدود

تطبيقاً لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2022/6 ولائحته التنفيذية، وبشأن استيفاء المتحكم لمتطلبات تقييم مستوى الحماية والمخاطر عند نقل البيانات الشخصية خارج الحدود؛ يرجى التكرم بتعبئة البيانات الآتية:

أولاً: بيانات المتحكم	
اسم المتحكم	
رقم السجل التجاري/الترخيص	
القطاع (صحي، تعليمي الخ...)	
الموقع الإلكتروني للمتحكم /المعالج (إن وجد)	
رقم هاتف المتحكم	
اسم مسؤول حماية البيانات الشخصية	
عنوان مسؤول حماية البيانات الشخصية	
البريد الإلكتروني لمسؤول حماية البيانات الشخصية	
رقم الهاتف لمسؤول حماية البيانات الشخصية	
معالج البيانات الشخصية (إن وجد).	



ثانياً: تفاصيل البيانات المراد نقلها أو تحويلها خارج الحدود	
	وصف فئات البيانات الشخصية المراد نقلها أو تحويلها.
	وصف طبيعة وحجم البيانات الشخصية المراد نقلها أو تحويلها.
○ حساسة ○ عادية	درجة حساسية البيانات الشخصية المراد نقلها خارج الحدود.
	الغرض من معالجة البيانات الشخصية.
	نطاق معالجة البيانات الشخصية.
	الجهات التي سيتم مشاركة البيانات الشخصية معها.
	مراحل نقل أو تحويل البيانات الشخصية والدول التي قد تمر بها.
	الوجهة النهائية للبيانات الشخصية.
	المدة الزمنية لمعالجة البيانات الشخصية (مقيد/عرضي لمرة واحدة فقط/متكرر ومنتظم خلال مدة محددة).
	المخاطر والآثار التي قد تترتب على عملية النقل أو التحويل للبيانات الشخصية ومدى تأثيرها على صاحب البيانات الشخصية.
	الأدوات التي توفر الحماية للبيانات



	الشخصية لدى جهة المعالجة الخارجية (قوانين، عقود، أنظمة، اتفاقيات الخ.....).
--	---

الملاحظات:

1. يجب الحصول على الموافقة الصريحة لصاحب البيانات الشخصية- إلا في الحالات المستثناة في اللائحة-، وألا يترتب على نقل البيانات أو تحويلها مساس بالأمن الوطني أو المصالح العليا للبلاد.
2. ضرورة أخذ موافقة مركز الدفاع الإلكتروني في حالة معالجة البيانات الشخصية الحساسة بناء على المادة (4) من نظام مركز الدفاع الإلكتروني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2020/64).

*المرفقات:

يرجى إرفاق جميع الأدلة التي تثبت توافر البيانات الواردة في الجدول أعلاه.

ثالثا: الاقرار والموافقة
<input type="checkbox"/> نقر بأن ماورد أعلاه من بيانات وأدلة مرفقة صحيحة و نتحمل المسؤولية وكافة التبعات القانونية المترتبة في حال ثبت العكس.
توقيع مقدم الطلب